

" لماذا لم يتحقق الرخاء في مصر؟ "

● تكمن جذور السخط في حالة الفقر ، فمتوسط دخل الفرد في مصر لا يتعدى 12% من مثيله الامريكى كما تعيش نسبة 20% من المواطنين في عوز شديد ، فما هي القيود التى تحول دون رخاء المصريين ؟ وهل يمكن إستئصال الفقر ؟ لقد قامت ثورة يناير 2011 ضد فساد الحكم ولعدم كفاءته فى توفير الخدمات العامة ولافتقاده المساواة فى الفرص ، وثار الشباب فى مواجهة مناخ اجتماعى واقتصادى قاهر لمواهبهم وطموحاتهم وابداعاتهم ، وأدرك الثوار بسجية شعار العيش والحرية والعدالة الاجتماعية ان مصر فقيرة لانها حكمت بواسطة نخبة نظمت وأدارت مؤسسات المجتمع لخدمة مصالحها على حساب الكتلة العريضة من الناس ، فتركزت السلطة فى أيدي القلة واستخدمت هذه السلطة لإثراء أصحابها وأعوانهم من المنتفعين بها.

● ولقد صارت الدول المتقدمة غنية بسبب نجاحها فى بناء مؤسسات مجتمع توزع من خلالها السلطة السياسية أفقياً وتتكافئ عبرها الفرص الاقتصادية وتحاسب فيها الحكومة على قدرتها فى الاستجابة لحاجات المواطنين ، ومصر شاهدت ثورات فى الماضى إلا أنها لم تغير من أوضاع الفقر كثيراً حيث انتقل زمام الحكم الى قادة جدد أعادوا تشكيل مؤسسات النظام لصالح نخبة جديدة رغم تعهدات بتغيير جذرى يلبي طموحات الشعب ، ولقد تمكن حكام مثل محمد على وعبدالنصر والذان احتكرا السلطة فى دولة مركزية ان يحققوا قدراً من طفرة النمو غير أن النمو فى ظل مؤسسات سلطوية يختلف عن النمو الذى تاتى به مؤسسات ديمقراطية ، فالقرن التاسع عشر شاهد تحديثاً مؤسسياً إلا ان محمد على ادار البلد كملكية خاصة له ومنح الحماية والرعاية والاكراميات للمحاسبين وتعامل بقسوة مع من لا يدين له بالولاء وامتد ذلك الى سلالته الحاكمة حتى الاحتلال الانجليزى فى عام 1882 والذى استغل بدوره المأسسة السلطوية لدولة محمد على وأبقى عليها وطورها بهدف استخلاص خيرات البلد لصالحه ، واستمر الوضع المؤسسى للدولة المصرية والذى يعمل لصالح فئه بعينها بعد ثورة 1919 رغم إصدار الدستور واجراء انتخابات برلمانية ، فجاءت ثورة يوليو 1952 لتضع فى صدر مبادئها القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم لتتزع بذلك امتيازات النخبة التى هيمنت على المستويين الاقتصادى والسياسى فى الفترة ما بين الثورتين.

● قامت ثورة يوليو بترسيخ مركزية السلطة فى أيدى نخبتها الجديدة وفشلت نتيجة لذلك فى تحقيق مبادئها السادس إلا وهو "إقامة حياة ديمقراطية سليمة" ، وفى ظل هذا الاطار المؤسسى السلطوى للدولة برزت نخبة برجوازية جديدة ولدت فى حضان اشتراكية الستينات لتنتأسر بالسلطة والمال فى عصر انفتاح السادات ، ثم لتأتى فئة اخرى تستحوذ على مقادير السلطة والثروة ايضاً فى التسعينات والالفية الجديدة مستفيدة من الاصلاح الاقتصادى والخصخصة وتحرير الاسواق ، واما حكم الاخوان والذى أراد محاربة الدولة العميقة لعصر مبارك فلم يكن هدفه إلا الحفاظ على نفس مؤسسات السلطة الاقتصادية والسياسية مع إستبدال الفئة المستغلة السابقة بنخبة فى السياسة والمال ، فنار الشعب مرة أخرى فى الثلاثين من يونيو 2013.

● هذه هى الدائرة الخبيثة للفقر ولب المشكلة الحقيقى ، والمطلوب هو التحول نحو مؤسسات جامعة وليست مستخلصة حيث ان عجز مصر عن تحقيق الرخاء يعود بدرجة كبيرة لتاريخها المؤسسى ، ولكن ما هى المؤسسات الجامعة inclusive التى تعمل لصالح الجميع وماهى المؤسسات المستخلصة extractive أى المستغلة لصالح فئة محدودة من المجتمع ؟ تناولت دراسة بحثية – صدرت فى 2013- واستغرقت خمسة عشر عاماً تحت عنوان " لماذا تفشل الامم why nations fail " اشكالية التنمية فى دول العالم وتوصلت الى استنتاج حاسم بأن طبيعة المؤسسات – سواء جامعة أو مستخلصة- هى المحدد الرئيسى فى فقر ورخاء الدول ، فكل الدول الفقيرة – وبصرف النظر عن فروق التاريخ والجغرافيا واللغة والثقافة والمناخ – لها قاسم مشترك الا وهو سيطرة مؤسسات إقتصادية مستخلصة تعمل لصالح نخبة تزداد ثراء على حساب المجتمع ككل وتساندها مؤسسات سياسية مستخلصة ايضاً تضمن استمرارية سلطة النخبة وسيطرتها على مقدرات البلاد ، والعكس بالنسبة للدول الغنية حيث مؤسسات إقتصادية جامعة تعضدها مؤسسات سياسية جامعة تتصف بالتعددية وتتواجد وتنمو فى مجتمع مفتوح يزدهر فيه الاعلام المستقل - عن الدولة ورأس المال – ويتحقق فيه توزيع السلطة من خلال لامركزية الحكم ، وكما توصلت الدراسة ان الجهل أو العلم هما ايضا نتاج لطبيعة شكل المؤسسات.

● ان التعددية إذن على كل المستويات الاقتصادية والسياسية للدولة هي حجر الزاوية لإرساء المؤسسات الجامعة والتي تطلب توزيع وانتشار السلطة بشكل واسع فى المجتمع من خلال نظام للحكم المحلى يضمن مشاركة القواعد الشعبية فى الرقابة وإتخاذ القرار ومن خلال مؤسسات فاعلة للمجتمع المدنى وللنقابات العمالية والمهنية وللتعاونيات بانواعها المتعدده بحيث لايسهل بعد ذلك السيطرة على تلك المؤسسات من قبل نخبة جديدة ، ولقد أدرك المصريون خلال السنوات القليلة الماضية أن إسقاط النظام لا يضمن وحده إقامة مؤسسات جامعة وان الخطر يكمن فى إعادة تدوير المؤسسات القديمة لصالح نخبة مستغلة جديدة ؛ هذا هو التفسير المؤسسى للفقير فى مصر واسباب عدم تحقق الرخاء.

شريف دلاور